٧٤/٥/٢٢ ) . أما في صفد ذاتها فقد الحق الحرس المدني بالشرطة واصبح قائد الشرطة قائدا للحرس. والصفة الغالبة على المتطوعين التقدم في السن « فاغلبهم من قدماء المحاربين في حركات المقاومة السرية ، الهاجانا واتسل ولحي ... وثمة عدد من المتطوعين تفوق أعمارهم الـ ٩٠ ومن بينهم من لديه احفاد في جيش الدفاع الاسرائيلي ... وسيعتبرون كرجال شرطة اعتياديين ، وسيتمتعون بجميع الحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها رجال الشرطة » ( ر.ا.أ. ٧٤/٥/٢٣ ) . وفي طبريا قررت البلدية تجنيد حرس مدني ايضا . وسيشترك في الحرس نحو ٢٠٠ شخص تتراوح اعمارهم بين ٢١ الى ٥٥ عاما ( ر. أ. أ. ٧٤/٥/٢٢ ) . وفي حينا أقسم اليمين ٧٠ من قدماء الهاجانا تطوعوا للعمل في صفوف الشرطة . وقال مراسل « عيتم » ان ٣٠ مدنيا فقط استجابوا حتى الان لنداء البلدية والشرطة للانخراط في الحرس المدني ( ر. أ. أ. ٧٤/٥/٢٣ ) .

وبعد حوالي عشرة ايام من عملية معلوت ودعوة المستوطنين للتطوع بالحرس المدني ، سجلت تقارير الشرطة في جميع انحاء اسرائيل نحو ٢٠٠٠ متطوع ، منهم ٤٠٠ في تل ابيب ، ١١٠٠ في القدس والجنوب ، ٥٠٠ في حيفا والشمال . وتأمل الشرطة بزيادة العدد الى ٦ — ٧ الاف متطوع . ويذكر ان استجابة سكان المدن كانت قليلة وان اغلبية المتطوعين جاءوا من المستوطنات والكيبوتسات ومن منظمات قائمة مثل منظمة اعضاء الهاجانا ومجلس مكافحة حوادث السير ( ر. أ. أ. ٧٤/٥/٢٥ ).

**توزيع الاسلحة**

اضافة الى الاجراءات السابقة ، وجنبا الى جنب مع نشوء فكرة اقامة حرس مدني ، وفي اطار تخفيف الاعباء الداخلية على الجيش ، والنقص الواضح في القوى البشرية خاصة في جهاز الشرطة ، وفي اجواء القلق العام الذي عاشه المستوطنون بعدة عقب عملية معلوت ، بدأت المطالبات بتوزيع اسلحة فردية على المستوطنين وقامت الاجهزة المختصة بالفعل بدراسة هذه المطالبات وصرفت لعدد من المتقدمين بها قطع اسلحة خفيفة .

ان السرعة التي تم بها تنفيذ فكرة توزيع الاسلحة على المدنيين ، تحت ضغط الوضع النفسي والانحطاط المعنوي الشامل في اسرائيل ، جوبهت بمعارضة قوية ولكنها غير واسعة ، كما حذر بعض السياسيين والمعلقين من المخاطر الناجمة عن توزيع الاسلحة على المدنيين ، خوفا من استعمالها في قضايا ثأرية بين اليهود انفسهم او ضد العرب الفلسطينيين الذين يعيشون داخل اسرائيل .

ولقد شرح وزير الشرطة شلومو هليل السياسة التي تتبعها الشرطة بشأن حمل السلاح فقال : « اننا ننظر بايجابية الى طلبات الحصول على اسلحة ، وليس لانه بدون هذا السلاح لا يمكن العيش . ولكننا نعيش في مرحلة ينبغي السماح فيها لكل شخص قادر على حمل السلاح ، وليست له سوابق بمخالفة القانون ، ويحسن استخدام السلاح ، ويرغب بحمله ، فاننا نوافق على منحه رخصة لحمل السلاح ، ولكن الى جانب ذلك فاننا نحاول زيادة قوة الشرطة بعدة اساليب » ( ر.ا.أ ٧٤/٥/١٨ ) .

وبالرغم من عدم نشر اية تفاصيل حول توزيع الاسلحة على المدنيين ، الا ان الصحف الاسرائيلية حذرت من عواقب انتشار الاسلحة . فقد حذرت صحيفة معاريف ، من الاخطار التي ينطوي عليها توزيع السلاح على السكان ، بسبب التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ، ولاحتمال استعمال هذا السلاح ضد اشخاص ابرياء من ابناء الاقلية العربية في اسرائيل ( معاريف ٧٤/٥/٢٠ ) . وحذت حذوها صحيفة هاتسوفيه محذرة من ان يجد وضع السلاح في يد السكان تعبيرا له في يوميات الشرطة وفي التخليط لعمليات السرقة ، ومن الانتقام من العرب في اسرائيل . ( هاتسوفيه ٧٤/٥/٢٠ ) .

غير ان هذه التحذيرات لم تحل دون قيام الشرطة وغيرها من الاجهزة المختصة ، من توزيع السلاح على المدنيين . والدليل على ذلك هو قيام الحرس المدني وعودة افراد المنظمات الارهابية السابقة للعمل في اطار ذلك الحرس . ولا يعقل ان يقام حرس كهذا دون ان يكون مزودا بالاسلحة. ولكي تأخذ الافكار العامة حول مسألة توزيع السلاح شكلا قانونيا محددا ، فقد منحت رئاسة الكنيست يوم ٥/٢٨ ، صفة الاستعجال ، لاقتراح